حقيقة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

خروبي مراد جامعة باتنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الدور الاساسي الذي لعبته المحروقات في تحقيق النتائج الايجابية في الاقتصاد الجزائري على المستوى التمويلي ،و ذلك بغية تاكيد ان الاصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي ليست هي اساس النتائج المحققة كما تبين ان بعض الدول النامية قد حققت نتائج ايجابية دون اللجوء الى اصلاحات اقتصادية ، كما ان هناك تفاوت في نتائج الاصلاحات من دولة لاخرى .

Résume

L objet de cette étude est de clarifier le rôle que joue les hydrocarbure dans la réalisation des résultat atteint par l économie algérienne en matière de financement ainsi que de montrer que les reforme proposées par le (F.M.I) ne sont pas les principale cause de ces résultat du fait que certains pays en voie de développement sont arrives a de bon résultat sans s engager dans des reformes

مقدمة

إن مسألة تصحيح السياسات الوطنية بمجملها يعتبر من ابسط مفاهيم النمو ، ويقصد بتصحيح السياسات تخفيض العجز المالي في الميزانية العامة الى جانب تقليل القيود الجمركية و تحرير التجارة و النفقات المالية .

ذلك ما دفع بمجموعة كبيرة من الدول الركض وراء صندوق النقد الدولي و تطبيق سياسة من خلال اصلاحات اقتصادية موجهة للسوق، مما ادى الى ظهور دول نامية ذات اقتصاديات متفتحة، و من بين هذه الدول الجزائر التي لجأت الى اصلاحات لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و فعلا استطاعت ان تحقق نتائج ايجابية في مجال الاقتصاد الكلي، لكن في الحقيقة فان ذلك يعود الى اصلا الى عوامل كان لها دور بارزا و فعالا في تلك النتائج، ذلك ما سوف تبحثه هذه الدراسة التي تحاول تبيان الدور الاساسي والفعال الذي لعبته المحروقات في الاثار الايجابية للاصلاحات في الجزائر مع الاشارة الى وجود عوامل مهمة تتحكم في دور الاصلاحات لدى الدول النامية، و تفترض هذه الدراسة ما يلي :

1- تعتبر المحروقات اساس النتائج الايجابية التي تحققت خلال قترة الاصلاحات في الجزائر .

2- نجاح سياسة اصلاحية في دولة قد تكون لها اثار سلبية في دولة اخرى.

3- نهدف من وراء هذه الدراسة البحث عن سبل و طرق جديدة تعتمد اعتمادا كليا على المناخ الاقتصادي و الاجتماعي لكل دولة بحيث تتركز هذه السياسات على التخلص من العوائق الاكثر تاثيرا ، بمعنى آخر تشخيص سليم لكل اقتصاد على

حدى و تحديد اصلاحات قد تكون متواضعة و قليلة لكن تاثيرها يكون كبيرا بمعنى آخر تحديد المحركات السببية للنمو لكل بلد .

و لتحقيق ذلك سوف يتم مناقشة مايلي :

اولا / ازمة الاقتصاد الجزائري و آثار الاصلاحات .

ثانيا / دور المحروقات في نتائج الاصلاحات

ثالثا / الاصلاحات و النمو في الدول النامية .

رابعا /خاتمة و استنتاجات.

أولا أزمة الاقتصاد الجزائري و أثار الاصلاحات

واجهت الجزائر أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد الاختلالات الداخلية والخارجية، حيث تميز الاقتصاد الجزائري بارتفاع معدلات التضخم، ندرة في الموارد المالية، ارتفاع نسبة البطالة، عجز التوازنات المالية، وذلك بسبب ضعف هياكله وهشاشة بنيته الناتجة عن التبعية للخارج والاعتماد الكلي على البترول، وساهم بشكل كبير في زيادة هذه الأزمة انهيار أسعار البترول من 25 دولار إلى 20 دولار للبرميل سنة 1981 وبالتالي إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات الجزائرية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل احتياجاتها التمويلية، ذلك ما دفع إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكسب تأييدهما ودعمهما، حيث بدأت هذه الاتصالات في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ويضاف إلى ما سبق من أسباب الحتمية الدولية التي ظهرت بعد سقوط

النظام الاشتراكي، ووجود قطب واحد مهيمن وبالتالي اللجوء إلى النظام الليبرالي الحر، والذي أريد له أن يكون النظام الاقتصادي السائد في أرجاء العالم.

أ- الأزمة الاقتصادية قبل 1990:

لقد شهدت الجزائر كما سبق ذكره أزمة اقتصادية مست جميع القطاعات وأدت إلى حدوث اختلالات في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأثرت كذلك على الحالة الاجتماعية. وسوف نحاول أن نقتصر على بعض مظاهر هذه الأزمة والتي نراها تخدم مجال بحثنا، هذا لا يعني أن بقية المظاهر الأخرى ليست أساسية ولها ارتباطا كبيرا ببعضها البعض، فالاختلالات التي مست القطاع الصناعي بسبب الانخفاض الكبير في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، وكذلك انخفاض مردودية العمال أدت إلى زيادة البطالة، بسبب تسريح العمال مما يعني حتما انخفاض المداخيل، حيث عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في درجة الفقر مما أعاق التكفل الجدي للأسر بأبنائها وانتشرت ظواهر اجتماعية سلبية خطيرة جدا على الاقتصاد الجزائري، كل ذلك زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية، وبالتالي الأزمة المالية، كما تبين بأن السياسات المتبعة قد بينت بأن اقتصاد الاستدانة هو الذي كان يميز الجزائر وأن النظام الإنتاجي مازال يغذي ذلك.

فبالنسبة للأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري على مستوى التوازنات المالية والمديونية الخارجية، نجد أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الأخرى، وانخفاض السعر المرجعي للبترول والذي يشكل القسم الكبير في

الصادرات، إضافة إلى ارتفاع خدمة الديون كل ذلك جعل ميزان المدفوعات الجزائري يعاني من سلسلة من العجز.

أما بالنسبة للإيرادات العامة للميزانية فلقد تضررت هي الأخرى بسبب الاعتماد الكلي على الجباية البترولية التي تمثل أكثر من 70% من إيرادات الميزانية، إلى جانب ذلك تميزت تلك المرحلة بعدم عدالة النظام الجبائي المطبق حيث نجد أن أغلب الإيرادات الضريبية كانت تتمثل في الضرائب غير المباشرة والمفروضة على السلع الاستهلاكية خاصة الضرورية منها، أما بالنسبة للضرائب المباشرة فكانت الضريبة على الرواتب والأجور هي المصدر الأساسي لها لكونها تقتطع من المنبع، أما بقية الضرائب المباشرة الأخرى فكانت تقريبا منعدمة بسبب التهرب الضريبي، كل ذلك زاد من تأزم الأزمة المالية التي تعاني منها الميزانية العامة إلى جانب ذلك شهد الاقتصاد الجزائري معدلات مرتفعة للتضخم بسبب الاعتماد على التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، حيث بلغت معدلات التضخم إلى 10.5% في سنة 1985 لترتفع في السنة الموالية إلى12.3%[1]، ويعود السبب في زيادة اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة للتطور الكبير الذي شهدته النفقات الجارية التي كانت تهدف الدولة من ورائها الحفاظ على توازن اجتماعي، علما بأن كل ذلك كان يجري في سياق يتسم بمعدل نمو اقتصادي سلبي.

أما على مستوى المديونية الخارجية فقد عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في قيمة الديون الخارجية لكون الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على المصادر

الخارجية، مما جعل خدمة ديونها تستولي على نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها، حيث بلغت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 48% في سنة 1990 كما مثلت نسبة خدمة المديونية لوحدها إلى صادرات السلع والخدمات في نفس السنة إلى أكثر من 66%[2].

كما يعتبر النمو الديموغرافي وضعف نتائج الاستثمار الوطني، إلى جانب الأسباب الخارجية المتمثلة في تدني معدل التبادل التجاري الجزائري، وكذلك ارتفاع معدل فوائد القروض التي حصلت عليها الجزائر إلى جانب التقلبات في أسعار صرف الدولار كما سبق الذكر باعتبار أن كل الديون الخارجية الجزائرية تقريبا مقومة بالدولار.

كل ذلك وقف كحاجز في كل محاولات السياسة الاقتصادية لبعث النمو والإسراع إلى إصلاحات اقتصادية برعاية الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تهدف إلى تحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي كانخفاض عجز ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية العامة ونسبة التضخم دون النظر إلى الآثار الناجمة على الجانب الاجتماعي والمتمثلة أساسا في ضغط الطلب الداخلي أو تراجعه بسبب الاستقرار في الأجور وتدني مستوى المعيشة بسبب تسريح العمال إلى غير ذلك من الآثار التي تدفعها خاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة.

وفي هذا الإطار بدأت الاتصالات الجزائرية الرسمية غير المعلنة منها والمعلنة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة بعد الخطاب الذي أرسله

وزير المالية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 أكد فيه التزام الحكومة الجزائرية بالتحولات المعتمدة في برنامج صندوق النقد الدولي، وتطبيق عملية اللامركزية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على آلية الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف، وتوسيع دور القطاع الخاص.(3)

وبعد تنفيذ الجزائر لمجموعة من السياسات وفي فترة محددة وذلك استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي، استطاعت الحصول على إعادة الجدولة لديونها الخارجية وذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج التصحيح الهيكلي ونتيجة لتوقيع الجزائر على اتفاق إعادة الجدولة والاتفاقيات الثنائية حصلت على قروض لتدعيم برنامج التعديل الهيكل.

ب- الأثار الإيجابية للاصلاحات :

بعد تنفيذ الجزائر برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي ظهرت نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وقبل التطرق إلى هذه النتائج ومقارنتها مع الأهداف المتوقعة أثناء مباشرة الجزائر للبرنامج ارتأينا الإشارة باختصار شديد إلى الأهداف العامة المتوقعة والمعينة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي وهذا لغرض إجراء التقييم لهذه النتائج بصورة علمية وموضوعية كما يستدعي الأمر الإشارة إلى الإستراتيجية المتبعة لتحقيق ذلك.

وإجمالا تمثلت الأهداف العامة المتوقعة في:

1- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2- تخفيض معدلات التضخم.

3- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في الجانب الاجتماعي.

4- استعادة قوة ميزان المدفوعات.

أما الاستراتيجية فتركزت في المحاور الأساسية التالية:

- تعديل الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإدارة الطلب الكلي ويتم ذلك من ترشيد السياسات الإنفاقية والسياسات النقدية.
- إنشاء الآليات الضرورية للانتقال إلى الاقتصاد الحر.

بعد تحديدنا للأهداف المراد تحقيقها والسياسات المتبعة للوصول إليها يمكن استخلاص النتائج التالية :

على مستوى الاقتصاد الوطني تحققت نتائج إيجابية رغم أن العوامل الخارجية قد ساهمت بقسط كبير هذه النتائج، حيث تؤكد بعض الدراسات مثلا أن معدل نمو الناتج الإجمالي خارج قطاعي المحروقات والزراعة يعتبر غير مقبول في سنة 1997 حيث لم يتجاوز 1%[4] و سوف نتبع تلك الأثار على :

1- معدل النمو الاقتصادي:

من بين الأهداف الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي هو استعادة النمو الاقتصادي، وحققت الجزائر خلال هذه الفترة أي 95-98 معدل نمو إيجابي بينما كان قبل ذلك سلبي والجدول التالي يبين ذلك

.الجدول رقم1: نمو الناتج الداخلي الخام خلال 1988-1998

الوحدة: %

السنوات / البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	-1.9	+4.9	-2.2	-0.1	-2	-0.9	3.8	3.3	1.2	4.6

المصدر: سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه الدولة.

كل ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن هناك معدلات نمو سالبة قبل سنة 95 وموجبة ابتدءا من هذه السنة[5] والتعمق في تحليل النتائج هذه يبين أن العوامل الخارجية كما سبق الذكر قد لعبت دورا حاسما لتحقيقها حيث ساهم البترول بشكل كبير جدا في تحقيق ذلك، نتيجة للارتفاع المزدوج من ناحية الأسعار والتي شهدت ارتفاعا محسوسا في الأسواق العالمية مما سمح من تحقيق فوائد مالية هامة، كما أن الظروف المناخية سمحت بتحسين المردود الفلاحي، وبالتالي زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام من 15% سنة 95 إلى 21.5% سنة [6]96 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي بصفة عامة فقد كانت النسبة ضعيفة وشهدت انخفاض خلال هذه الفترة، حيث تميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاج الصناعي بأكثر

من 11 نقطة بين 1994 و1997 وأكثر المؤسسات الصناعية تضررا هي الصناعات العملية حيث شهدت هبوط يقارب 21 نقطة[7] ويعود ذلك إلى المنافسة التي شهدتها هذه الصناعات من خلال انفتاح الاقتصاد الوطني أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية ونشاط القطاع غير الرسمي. وباعتبار القطاع الصناعي من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري وبالتالي يستلزم أن يؤدي هذا القطاع دورا أساسيا في عملية تمويل التنمية عن طريق الفائض المفترض تحقيقه، إلا أن الانكماش الذي شهده خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي جعل منه القطاع المتضرر الأساسي

2- الميزانية العامة: لقد تركزت جهود عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ بدايتها إلى تخفيض عجز الميزانية العامة بصورة ملموسة، واتبعت في هذا الإطار سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وتقليصها، إضافة إلى الجانب الثاني وهو زيادة الإيرادات العامة خاصة الضريبية منها، ذلك ما أدى إلى التحسن المستمر للميزانية العامة خلال فترة البرنامج. كما أن انتهاج سياسة الخصخصة أدى إلى تخفيف أعباء الميزانية العامة من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه مؤسسات القطاع العام، إلى جانب زيادة أهمية ضريبة الأرباح الخاصة بالمشروعات الخاصة.والجدول التالي يبين التطور الذي لحق الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1997.

جدول رقم 2 تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997

نسبة العجز أو الفائض من الناتج المحلي الإجمالي	%8.7-	%4.4-	%5.4-	%3+	%1.3+

المصدر: سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية مع دراسة خاصة عن الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة ص. 45.

نلاحظ من الجدول بان نسبة العجز في الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.7% سنة 1993 لينخفض إلى 5.4 سنة 1995، وبعد ذلك حققت الميزانية فائضا في سنة 1996 بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي. ويعود سبب التراجع في عجز الميزانية العامة إلى أن نسبة نمو النفقات العامة كانت اقل من نسبة نمو الإيرادات حيث لوحظ أن الإيرادات العامة قد زادت في المتوسط السنوي بنسبة 40.5% بينما النفقات زادت بنسبة 22%. وذلك نتيجة لانخفاض الخدمات العمومية التي تقدمها المصالح الحكومية، إلى جانب الاستقرار النسبي في الأجور وكذلك تقلص عدد العمال في الإدارة.

3- التضخم: تميزت الفترة التي سبقت برنامج التعديل الهيكلي بمعدلات مرتفعة للتضخم بسبب عدم إتباع سياسات نقدية صارمة في تلك الفترة، أما في مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فقد انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29.8% سنة 1996 إلى 5.7% سنة 1998، وذلك كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة، إلى جانب التدابير التي اتخذت في تلك المرحلة في مجال السياسة النقدية.

والجدول التالي يبين معدلات التضخم قبل وبعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

الجدول رقم 3: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التضخم	%20.5	%29	%29.8	%18.5	%5.7	%5	%2.6	%0.34

المصدر: محمد الطاهر سعودي، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 220.

يبين الجدول كما سبق الإشارة إلا أن معدلات التضخم كانت حتى سنة 1995 مرتفعة لتبدأ في الانخفاض بعد ذلك، حيث وصلت إلى 0.34% في سنة 2000 وهذا راجع إلى السياسات المالية التي اتبعت في تلك المرحلة، والمتمثلة في الاعتماد على زيادة الإيرادات العامة وتقليص النفقات العامة، إلى جانب السياسات النقدية الصارمة التي اتبعت والتي تمثلت في تخصيص الطلب النقدي على المستوى الكلي كالتحكم في الإصدار النقدي الجديد، وتشجيع المدخرات الخاصة عن طريق رفع معدلات الفائدة، إلى جانب السياسة المتبعة في اللجوء إلى المصادر الحقيقية في التمويل.

4- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات هو الآخر نتائج مقبولة وذلك بسبب بسيط وهو انخفاض المديونية الخارجية، والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، إضافة إلى التحسن النسبي في أسعار البترول والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 4: تطور الحساب الجاري

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998

القيمـة	0.36	1.85	1.9	1.25	-0.81

المصدر: ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 22/21 ماي 2002، جامعة السعيد دحلب، البليدة، مداخلة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، روابح عبد القادر، غياط شريف، ص. 20.

5- خدمة الدين: إن عملية إعادة الهيكلة أدت إلى انخفاض محسوس في خدمة الدين خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث تشير إلى ذلك إحصائيات الجدول التالي.

الجدول رقم 5: خدمـة الديون الخارجيـة

الوحـدة: مليار دولار

السنـوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
خدمـة الديـن	9.5	3.943	3.949	3.965	4.587	4.885	5.059

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص. 358.

بيانات الجدول تؤكد انخفاض خدمة الدين في جميع السنوات التي لحقت سنة 1994، وبقت تقريبا في مستوى واحد حيث لم تصل إلى 4 مليار دولار إلا في سنة 1998، وهذا راجع إلى ارتفاع أقساط الدين المستحقة إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و2.5 مليار دولار.

6- المديونية الخارجية: بالنسبة للمديونية شهدت كذلك انخفاض في سنة 1999 و2000 لتصل إلى 25 مليار دولار بينما كانت في سنة 1995 قد بلغت 32.781 مليار دولار، ذلك ما يؤكد الجدول التالي:

الجدول رقم6 : تطور المديونية الخارجية خلال 1994-2000

الوحـدة: مليار دولار

السنـوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الديون الإجمالية	27.1	32.781	33.421	30.665	28.015	25	25

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص. 358.

نجد أن الديون الإجمالية للجزائر تعدت خلال الفترة 1995-1997 أكثر من 30 مليار دولار لتشهد بعد ذلك انخفاض نسبي ، وتمثل الديون المتوسطة والطويلة أكثر نسبة في مجموع الديون الخارجية الجزائرية، حيث بلغت هذه النسبة في سنة 1994 إلى حوالي 98% من مجموع الديون لترتفع بعد ذلك في كل السنوات إلى أكثر من 99% بينما كانت في سنة 1990 تبلغ 93.7%.

نستخلص من النتائج السابقة بأن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي كانت في مجملها إيجابية، ذلك رغم المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي كما سبق الذكر. ذلك ما يعني في مجال التمويل بأن هناك إمكانية للمصادر الداخلية بأن تلعب دورا مهما في القضاء على العجز المالي، وتمكن من توفير الموارد المالية الضرورية، ويبقى أن نشير في هذا المجال إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتحول في هذه الفترة من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد تمويلي، فرغم أن صندوق النقد الدولي يفترض عن طريق تطبيق برنامج الإصلاح تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير المناخ الضروري لذلك، إلا أن النتائج المحققة في الاقتصاد الجزائري كانت عكسية تماما حيث لم يتجاوز

الاستثمار المباشر في سنة 1998 مبلغ 280مليون دولار، وذلك نتيجة الظروف الأمنية السائدة[8]. واحتلت الجزائر المركز الأخير خلال هذه الفترة من بين كل من المغرب، تونس وليبيا ومصر.[9]

ثانيا- دور المحروقات في تحقيق النتائج :

لتحديد دور المحروقات سوف نحاول دراسة تاثيرها على التجارة الحارجية ثم أهميتها بالنسبة لايرادات الميزانية العامة الى جانب دورها في قطاع الاعمال

أ- **التجارة الخارجية**:

في مجال التجارة الخارجية فقد شهد الميزان التجاري تذبذبا خلال الفترة 1992-1999 وذلك بسبب التراجع الذي شهدته الصادرات في بعض السنوات خاصة في سنة 1998 والإحصائيات المدرجة في الجدول التالي تبين ذلك.

جدول رقم 7: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 1992-1999

الوحدة مليون د.ج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	249.0	239.6	324.3	498.5	740.8	791.8	588.9	840.5
منها المحروقات	238.9	228.4	314.2	473.7	692.5	762.6	567.9	811.2
الواردات	188.5	205.0	340.1	513.2	498.3	501.6	552.4	610.7
الرصيد	60,5	34,6	15,8-	14,7-	242,5	290,2	36,5	229,8

المصدر: www.ons.dz.com statistiques commerce exterieur

يلاحظ من الجدول بأن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال فترة الدراسة باستثناء السنتين 1994-1995 التي حقق الميزان التجاري الجزائري عجزا باعتبار أن الجزائر تعتمد في صادراتها على منتوج واحد ورئيسي وهو البترول وذلك منذ السبعينات كما سبق الذكر ويعود سبب العجز المحقق خلال 1994-1995 إلى التطور الكبير الذي شهدته الواردات الجزائرية خلال سنة 1994 حيث ارتفعت من 205034.6 مليون د.ج سنة 1993 إلى 340142.4 مليون د.ج سنة 1994 ثم 513192.5 مليون سنة 1995 اضافة إلى إنخفاض أسعار النفط التي حدثت في سنة 1993 حيث إنتقلت من 19 دولار سنة 1992 إلى 14.19 دولار في أواخر سنة 1993 ذلك ما أدى إلى تقييد الواردات في هذه السنة كما شهدت سنتي 1994-1995، ارتفاع معدلات التضخم إلى 29% و29.8% على التوالي في الوقت الذي كانت لا تتجاوز هذه المعدلات 20% سنة 1993 ويرجع هذا الارتفاع إلى تحرير الأسعار وتخلي الدولة عن دعمها لأسعار بعض السلع سنة 1995 مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، كما تميزت هذه الفترة بزيادة الواردات بنسب أكثر من زيادة الصادرات وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف في أفريل 1994 بناء على تطبيق اتفاق ستاند باي المبرم مع صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف.

أما في بقية السنوات فلقد شهد الميزان التجاري فائضا ويعود ذلك إجمالا إلى أهمية المحروقات في الصادرات الجزائرية في هذه المرحلة كبقية المراحل

الآخرى التي شهدتها الجزائر مما جعل النمو الاقتصادي تابعا لعائدات البترول والغاز أي المحروقات والتي تعتبر المصدر الاساسي لتمويل الاقتصاد الوطني.

كما شهدت الالفية الثالثة تطورا كبيرا في دورالمحروقات في الصادرات الجزائرية حيث شكلت أهم حصة من الصادرات الجزائرية، وتزيد بالتالي من هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب تبعية التوازنات المالية للمحروقات تبعية حصرية، مما يعني كون تقلبات أسعارها يؤدي إلى عواقب وخيمة على وسائل الدفع الخارجية، وسوف نحاول من خلال الجدول التالي تبيان أهمية المحروقات في تكوين الفائض في الميزان التجاري.

الجدول رقم 8: أهمية صادرات المحروقات في فائض الميزان التجاري

الوحـدة: مليار دولار

السنوات / البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صادرات المحروقات	21.41	19.36	18.091	23.72	31.50	40.85
فائض الميزان التجاري	12.858	10.28	6.815	10.828	13.514	22.60

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:

إحصائيات سنة 2000 مستنتجة من الدليل الإحصائي رقم 20 لسنة 2003، ص. 302. إحصائيات سنة 2001 مستنتجة من الأرقام الواردة في مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق، ص. 58. إحصائيات 2002-2003، التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجع سابق، ص. 86. إحصائيات 2004، التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص. 92.

سنة 2005 (وزارة التجارة).

تؤكد إحصائيات الجدول أن هناك علاقة طردية وقوية بين صادرات المحروقات وفائض الميزان التجاري، كلما زادت صادرات المحروقات كلما نتج عن ذلك زيادة في الفائض.

فنجد في سنة 2001 أن صادرات المحروقات قد انخفضت عن سنة 2000 بقيمة 2.05 مليار دولار مما أدى إلى انخفاض فائض الميزان التجاري من 12.858 مليار دولار إلى 10.28 مليار دولار أي بقيمة 2.578 مليار دولار وانخفض الفائض في سنة 2002 إلى 6.85 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة صادرات المحروقات من 19.36 مليار دولار سنة 2001 إلى 18.091 مليار دولار سنة 2002. أي صادرات المحروقات كانت في سنة 2000 تمثل 166% من فائض الميزان التجاري، ورغم انخفاض قيمة صادرات المحروقات في سنة 2001 عن سنة 2000 إلا أن نسبتها إلى فائض الميزان التجاري في هذه السنة قد ارتفع إلى 188.3%، لتصل هذه النسبة في سنة 2003 إلى 219% مسجلة بذلك انخفاض عن سنة 2002 والتي بلغت فيها إلى أعلى مستوى بسبب تدني فائض الميزان التجاري، وقدرت هذه النسبة إلى أكثر من 265%، بينما بلغت في سنة

2004 إلى نسبة 228.6% وهذا يعني أن صادرات المحروقات كانت أعلى بكثير من فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة، أي أن فوائض الميزان التجاري كانت ناتجة عن صادرات المحروقات، ذلك ما يجعل الاقتصاد الجزائري كما سبق الإشارة مرتبط بأسعار المحروقات، والتي تعتبر هي الأخرى غير مؤكدة، بحيث قد يؤدي الرفع من حصص إنتاج بعض الدول إلى انهيار أسعار المحروقات، ويتضح ذلك من خلال سياسة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، إلى جانب توفر الأمن وبالتالي زيادة إنتاج هذا البلد، وإلى جانب إمكانية زيادة الإنتاج الروسي وبعض الدول الأخرى والتي تطالب بزيادة إنتاجها مما يعني إمكانية انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب- **الميزانية العامة**:

لقد تميزت إيرادات الميزانية العامة خلال هذه الفترة كما هو الحال بالنسبة للتجارة الخارجية تغيرا من سنة لآخرى نتيجة لتذبذب الذي طراء على الجباية البترولية مما جعل نسبة تغطيتها لميزانية التسيير تختلف من سنة لآخرى هذا ما أدى إلى تأثيرها على المدخرات الحكومية والجدول التالي يعطي لنا صورة أدق عن ذلك:

جدول رقم 9: رصيد الميزانيـة خلال 99/94

الوحـدة: مليار د.ج

السنـوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيـرادات	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5	950.5
بما فيها المحروقـات	222.2	336.1	496	564.8	378.6	560.1
مجمـوع النفقـات	566.4	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7
بما فيها نفقات التسيير	330.4	473.7	550.6	643.6	663.8	774.7
الادخـار الحكومـي	146.8	138	274.6	283.1	110.7	175.8
رصيـد الميزانيـة	-89.2	-147.9	100.6	81.5	-101.2	-11.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:

السنوات 1996 إلى 1999 من: ONS annuaire statistique de l'Algérie N°18 P315.

السنوات من 1996 حتى 1999 من 28 ONS annuaire statistique de N°19 P3 l'Algérie.

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه يتضح بأن الميزانية العامة قد سجلت عجزا في السنوات 1994-1995 و1998-1999 بمعنى أن الفائض تحقق في سنة 1997 فقط لكن رغم ذلك يبقى هذا العجز المحقق خلال هذه السنوات أقل من العجز المحقق خلال سنة 1993 فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي يؤكد بأنه منذ تطبيق مخطط التصحيح الهيكلي سواء من حيث الدينار الجاري أو الدينار الثابت فإن العجز في الميزانية العامة انخفض حيث لم يعد يمثل بالقيمة الجارية

سوى ما يزيد بقليل عن الثلث في 1997 ويقل عن الخمس بالدينار الثابت مقارنة بسنة 1993، وهذا التراجع في عجز الميزانية العامة يعود إلى أن نسبة نمو النفقات العامة كانت أقل من نسبة نمو الإيرادات العامة حيث قدرت نسبة الإيرادات العامة بنسبة تفوق 40% بينما النفقات العامة فقدرت نسبة نموها بـ: 22% أي أن وتيرة نمو النفقات نصف وتيرة نمو الإيرادات كما يلاحظ في هذه الفترة أن هناك تذبذبا في مجموع الإيرادات العامة ويعود هذا إلى التغيرات التي طرأت على الجباية البترولية حيث مثلت حصتها 60.95% من مجموع الإيرادات لسنة 1997 ثم 48.9 سنة 1998 لترتفع مرة أخرى إلى 58.9% سنة 1999 بينما بلغت في سنة 1994 إلى 46.6% وبلغت نسبة تغطية الجباية لنفقات التسيير في سنة 1994 إلى 67.3% ثم في سنة 1997 إلى 87.8% وفي سنة 1999 إلى 72.3% رغم العجز الذي لازم الميزانية العامة خلال هذه الفترة إلا أننا نجد أن هناك مدخرات حكومية في كل السنوات حيث حققت الميزانية سنة 1994 ادخار حكومي بمقدار 146.8 مليار د.ج ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 1997 حيث قدر بـ 283.1 مليار د.ج لينخفض خلال سنة 1998 و1999 حيث بلغ في هذه السنة 175.8 مليار د.ج ويتضح من الجدول بأن هناك علاقة طردية بين المدخرات الحكومية والإيرادات البترولية حيث نجد أن أي ارتفاع في هذه الإيرادات يؤدي إلى زيادة في الادخار الحكومي كما أن هناك أثرا مباشرا في تكوين الادخار ناتج من تقلص الميزانية الخاصة بالخدمات العمومية حيث شهدت هذه الخدمات في إطار التصحيح انخفاض ذلك مما يؤكده المركز الوطني CENEAP في التحقيق الذي أجراه في سنة

1998 بخصوص الخدمات العمومية حيث يظهر هذا التحقيق أن هناك انخفاض فيما تقدمه المصالح العمومية من خدمات سواء من الناحية النوعية أو الكمية، كما يظهر التحقيق أيضا انه مع تقليص نفقات الدولة للتسيير إلى جانب استقرار رئيسي في الأجور فإن هذه النفقات تنخفض من حيث قيمتها الثابتة كما تخفض في نفس الوقت عدد العاملين في الإدارة ولقد سعت الدولة إلى تحويل المؤسسات العمومية الإدارية إلى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذلك ما يساعد على تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لأن الخدمات تقدم في مقابل مالي يؤديه المستفيدون منها.

وبصورة عامة أن هناك تناقص بشكل ملحوظ لنسبة الخدمات التي تقدمها القطاعات الاجتماعية في ميزانية التسيير خلال هذه المرحلة وإذا ما أردنا مقارنة ذلك بما كان يستفيد منه الفرد قبل هذه الفترة نجد أن هناك تناقص كبير حيث نجد أن هناك عامل آخر زاد من حدة ذلك ويمثل في زيادة عدد السكان حيث شهدت نسبة السكان في 1993 إلى 1997 نسبة 8% وهكذا فإن هذه الزيادة مع انخفاض محسوس في النفقات الاجتماعية أدى إلى انخفاض مستويات الإنفاق حسب كل سنة

ومن خلال تحليلنا الميزانية العامة في للجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نحدد مدى تحقيق الإنجازات في التوازنات الاقتصادية الكلية. وكذلك تحديد الوسائل المالية التي تملكها الدولة من عائدات ونفقات دون التطرق إلى السياسة الاجتماعية الجديدة التي بدأت بوادرها تظهر، لأن مجال البحث يقتصر على

الجانب المالي وكيفية تحققه دون اللجوء إلى تحليل مكانة الميزانية العامة للدولة في السياسة الجديدة لإنعاش النمو.

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات خلال فترة 1999 إلى غاية 2004.

جدول رقم 10: تطور الميزانية العامة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الإيرادات	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
نفقات التجهيز	187	321.9	357.4	452.8	553.649	720
مجموع النفقات	961.7	1178.1	1321	1550.646	1752.069	1775.3

المصدر: الإحصائيات حتى سنة 2001، الدليل الإحصائي الجزائري، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2003، العدد 20، ص. 345.

سنة 2002، 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم مشروع تقرر حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص. 111-112.

سنة 2004 المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، ص. 27.

من خلال الجدول يتضح أن الإيرادات العامة ارتفعت من 950.5 مليار دولار جزائري سنة 1999 إلى 1578.1 مليار د.ج سنة 2000 أي بمقدار 627.6 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة تمثل 66% من إيرادات سنة 99 لكن بعد سنة 2000 نجد أن هناك نوع من الاستقرار في مجموع الإيرادات العامة وذلك إلى غاية سنة 2004 حيث بلغت الإيرادات العامة في هذه السنة إلى 1618.4 مليار دينار جزائري بمعنى أن زيادة الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2004 لم يتعد 40.239 مليار دينار جزائري ويعود السبب في زيادة الإيرادات العامة خلال فترة 2000 إلى أسعار المحروقات ذلك ما انعكس كذلك على الصادرات مما يمكن من تحقيق فائض في الحساب الجاري قدره 11% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2000[10].

لقد بلغ معدل سعر البرميل من النفط خلال سنة 2000 إلى 30 دولار بينما بلغ سعره في سنة 1999 إلى 18 دولار وقبل ذلك لم يتعد هذا السعر 12 دولار ذلك أدى إلى ظهور عجز في سنة 98 يقدر بـ 3.6% من الناتج الداخلي الإجمالي لينخفض في سنة 1999 إلى 0.4%، بسبب زيادة الإيرادات الجبائية وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية حيث ارتفعت من 49% من مجموع

الإيرادات العامة من سنة 98 إلى 59% من سنة 1999. وقدرت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير نسبة 58% في نفس السنة.

ونتيجة لتذبذب الإيرادات العامة بسبب التغيرات التي مست أسعار البترول ، وبالتالي تغيرات الجباية البترولية، تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات، وذلك من أجل مواجهة تقلبات مدا خيل الجباية البترولية والتي تمثل القسط الأكبر من موارد الميزانية العامة.

وبصفة عامة فإن التطور الاقتصادي والمالي خلال الفترة 1999-2000 تميز بالأتي:

- نمو ضعيف.
- تبعية كبيرة لأسعار البترول.
- نمو خارج المحروقات غير كاف للحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

أما في سنة 2001 نجد أن الإيرادات العامة قد شهدت انخفاض عن سنة 2000، وذلك بسبب ترجع أسعار البترول خلال السداسي الثاني لسنة 2001، حيث قدر معدل سعر البرميل بـ 22.4 دولار مقابل 26.4 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة وبالتالي قدر المعدل للبرميل الواحد سنة 2001 بـ 24.8 دولار مقابل 30 دولار للبرميل سنة 2000.

ويضاف إلى ذلك أن سعر البترول خلال الثلاثي الأخير من سنة 2001 قد قدر بأقل من 20 دولار.

أما سنة 2002 فسجلت الإيرادات زيادة طفيفة وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية المقدرة بـ 2.2% مقارنة مع سنة 2001 ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات رغم أن الإيرادات العادية عرفت زيادة قدرها 10.2% مقارنة لسنة 2001 حيث قدرت الإيرادات العادية المحصلة سنة 2002 مبلغ 489.9 مليار دينار مقابل 444.5 مليار دينار سنة 2001، أما في مجال المحروقات فإن الدراسة الخاصة بالصادرات تظهر أن التغيرات في الحجم خلال سنتي 2001 و2002 قدرت بـ 3% بينما الأسعار فبلغت 5.7%.

وكذلك سنة 2003 شهدت انخفاضا في العائدات المالية بمقدار 59.011 مليار د.ج بالمقارنة مع سنة 2002 ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع منتوج الجباية البترولية في قيمته بما يقارب 80.84 مليار د.ج، ذلك رغم ارتفاع الموارد العادية المتمثلة أساسا في العائدات الجبائية بنسبة 3.20% نتيجة ارتفاع الضرائب الجمركية الذي نتج عن التغير في هيكل الواردات وكذلك ارتفاع الرسم على القيمة المضافة أما فيما يتعلق بإيرادات سنة 2004 فقد شهدت تطورا وذلك بسبب تحسن سعر البترول حيث قدر سعره بـ 38.6 دولارا للبرميل في سنة 2004.

وكل ما يمكن ملاحظته في مجال الإيرادات العامة خلال هذه الفترة هو إنشاء صندوق ضبط الإيرادات حيث قدرت الأموال الجاهزة في نهاية 2004 بمبلغ 320 مليار دينار جزائري، خصص جزءا منها لتسديد المديونية العمومية وقدر هذا الجزء من 170 إلى 200 مليار دينار جزائري. كما ينص القانون كذلك على إمكانية استعمال محتمل لإيرادات هذا الصندوق في الدخل لنقص قيمة الجباية

البترولية تحت السعر المرجع للبرميل، إلى جانب هذه الوظيفة المالية يقوم صندوق ضبط الإيرادات أيضا بدور استراتيجي للتخفيف من النفقات الخارجية، مما مكن في هذه المرحلة من التحكم نسبيا في التضخم، لأن تحويل الإيرادات المجمدة في هذا الصندوق والناتجة من المداخيل البترولية، يترتب عنها إنشاء كتلة نقدية جديدة، وبالتالي زيادة الطلب، مما يعني خلق انعكاسات على التوازن النقدي، أي ظهور التضخم، كما مكن هذا الصندوق من تقليل الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال خلق نوع من الانتظام النسبي لنفقات الميزانية، حيث كان في السابق أي قبل إنشائه تذبذب في النفقات العامة حسب المداخيل البترولية مما أدى أحيانا إلى خلق استثمارات تفوق قدرات المؤسسات.

إلى جانب ذلك شهدت الجزائر من خلال قانون المالية لسنة 2005 سياسات تحدد المحاور الكبرى للميزانية خلال السنوات الخمسة المقبلة أي إلى غاية سنة 2009. وذلك للمرة الأولى تم إيجاد رؤية بالنسبة للإيرادات وكذلك للنفقات بشقيها، حيث تهدف هذه السياسة بصفة عامة إلى تخفيض عجز الميزانية العامة خارج المحروقات ، حيث حدد الهدف بتخفيض هذه النسبة من 31% إلى 23% خلال خمس سنوات، بمعنى آخر تقليل الاعتماد على الجباية البترولية وزيادة دور الجباية العادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تغطي حتى كتلة الأجور لميزانية التسيير.

أماما يمكن ملاحظته على النفقات إلى غاية سنة 2000 هو أن سياسة التقشف وفرض القيود على الاعتمادات والمداخيل والاستهلاك لم تشجع الإنعاش الاقتصادي. وبصفة عامة فقد انخفضت نفقات الدولة الجارية وكذلك نفقات

التجهيزات إلى إجمالي الناتج الداخلي، وذلك بسبب انخفاض الأجور الحقيقية في الوظيف العمومي نتيجة تراجع نفقات المستخدمين إلى إجمالي الناتج الداخلي، وكذلك انخفاض الدعم للمواد الأساسية إلى جانب انخفاض تحويلات صندوق التطهير، أما فيما يتعلق بميزانية التجهيز فقد شهدت هي الأخرى انخفاض نتيجة لقلة الاستثمارات.

أما في سنة 2001 فقد شهدت النفقات الإجمالية ارتفاع يقدر بـ 9.142 مليار دينار وتعود هذه الزيادات إلى ارتفاع نفقات التجهيز وإلى دفع فوائد المديونية بزيادة 80 مليار د.ج مقارنة لسنة 2000. كما شهدت كذلك كل من السنوات الأخرى زيادة في النفقات العامة، لكن هذه الزيادة كانت محدودة في سنة 2004 بينما كانت في سنة 2003 زيادة معتبرة تفوق 22% في نهاية 2003. بالمقارنة مع سنة 2002 وذلك في مجال نفقات الاستثمار نتيجة لارتفاع قيمة التحويلات الجارية إلى جانب ارتفاع الإعانات المقدمة.

وبصفة عامة لقد تعززت النتائج الايجابية خلال سنة 2004 حيث حققت الإيرادات العامة زيادة هامة نتيجة لزيادة الطلب على البترول والغاز وارتفاع سعر البترول خاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 والملاحظات المباشرة من الجدول ابتداء من سنة 2000 تتمثل في:

- في كل السنوات نجد أن مجموع الإيرادات يفوق مجموع نفقات التسيير.
- الإيرادات العامة تفوق مجموع النفقات أي نفقات التسيير والتجهيز، ما

عدا في سنتي 2003 و2004 أي أن هناك عجز في الميزانية العامة لكن هذا العجز خارج صندوق ضبط الإيرادات مما يعني أنه في الواقع كان هناك فائض، حيث قدر رصيد صندوق ضبط الإيرادات في هذه السنة 568.4 مليار دينار جزائري، كما أن العجز المقدر في سنة 2004 يبلغ 268 مليار دينار جزائري كان خارج صندوق ضبط الإيرادات، ولقد بلغ هذا الرصيد 4% من الناتج الداخلي الخام، كما أن الإيرادات قدرت على أساس سعر مرجعي للبرميل من البترول بـ 19 دولار مما جعل الجباية البترولية تبلغ 862.2 مليار د.ج فقط بينما بلغ معدل سعر البترول في سنة 2004 إلى 38.6 دولار للبرميل أي أكثر من ضعف السعر المرجعي.

- سبب ارتفاع الإيرادات العامة يعود أصلا إلى زيادة أسعار البترول مما أدى إلى تزايد المداخيل البترولية، مما تجسد في زيادة معتبرة لاحتياطيات الصرف. لكن في الواقع أن الارتفاع المستمر للبترول من الناحية النظرية ليس في صالح الجزائر. بسبب الارتفاع الذي قد تشهده المنتوجات المستوردة على المدى المتوسط(19).

ج - <u>الادخار الحكومي.</u>

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات

الوطنية رغم ضخامتها، وبصفة عامة نجد أن معدل نمو الادخار الحكومي أكبر من معدل نمو النفقات العامة.

لا يعني ذلك أن الميزانية العامة في الجزائر لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية العامة عجزا ولم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به كما سبق الذكر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية فقط وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة. ولدراسة الادخار الحكومي في الألفية الثالثة أي بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 11: تطور الادخار الحكومي

الوحدة: مليار د.ج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2

نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الادخار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر: الإيرادات العامة ونفقات التسيير من جدول رقم 10، جدول سابق، أما بالنسبة للجباية البترولية نفس مصدر الجدول السابق,

يلاحظ من الجدول بأن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 99 إلى 2004، بمعنى أن في كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير. رغم أن الميزانية العامة خلال هذه الفترة لم تحقق في كل السنوات فائض، حيث نجد أن هناك عجز في كل من السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقات العامة على التوالي 9961.7 مليار دينار جزائري 1752.691 مليار دينار جزائري، 1775.3 مليار دينار جزائري. ويعود سبب هذا العجز إلى ارتفاع نفقات التسيير خلال هذه السنوات، لكن رغم ذلك فإن الميزانية العامة قد حققت مدخرات مهمة، حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير مثلت المدخرات نسبة 22.6% من ميزانية التسيير في سنة 1999 لترتفع هذه النسبة في سنة 2000 إلى أكثر من 84%، بمعنى أن الادخار الحكومي مكن من تغطية 84% من نفقات التسيير، أما في سنة 2004 فبلغت نسبة تغطية الادخار الحكومي لنفقات التسيير 53.3%.

وأهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في تطوره، حيث نجد أن قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، حيث بلغت في سنة 2003 أكثر من 260% أي أن

الجباية البترولية بلغت أكثر من 2.6 مرة المدخرات الحكومية، ذلك ما يوضح العلاقات السببية بين الجباية البترولية والادخار الحكومي، بمعنى أن هناك علاقة طر دية بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع هذه العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التأثير للتغير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، أي قياس قوة العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة. فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى أننا نورد المعلومات الكلية للمتغيرين أي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون العينات. والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية و المعطاة من الجدول السابق و بعد إجراء الحسابات الخاصة بمعامل الإرتباط نحصل على :

$$0.93 = \frac{3.512}{1.98 \times 1.9} = Py_x \quad (11)$$

نلاحظ من خلال معامل الارتباط، وجود علاقة قوية بين كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية، لأنه قريبا جدا من الواحد، ذلك رغم وجود كل من الجباية العادية ونفقات التسيير تؤثر على الادخار الحكومي، إلا أن أهمية الجباية البترولية في التأثير على الادخار الحكومي تبقى قوية جدا ولتحديد درجة الاقتران بين كل من الجباية البترولية وتحديدها نلجأ إلى معامل التحديد r^2 والذي يساوي $(pyn)^2$ وبالنسبة لمعامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي. 0.86

r^2= وإحصائيا معامل التحديد هو النسبة بين التغير الإجمالي في المتغير التابع (الادخار الحكومي) والذي يفسره أو بمعنى آخر ينتج من التغير المستقل (الجباية البترولية). فالادخار الحكومي يتأثر بكل من الجباية البترولية والجباية العادية. وبقية الإيرادات غير الجبائية، إلى جانب ميزانية التسيير، فكل هذه العوامل تؤثر على الادخار الحكومي وبالتالي فإن أي زيادة أو نقصان فيها تؤثر إيجابا وسلبا على الادخار الحكومي، لكن درجة تأثيرها على الادخار الحكومي تختلف حسب العلاقة ذلك ما يوضحه معامل التحديد r^2=0.86 أي 86% من التغيرات التي تحدث في الادخار الحكومي الجزائري ناتجة من الجباية البترولية والمعادلة التالية توضح ذلك أكثر.

التغير في الادخار الحكومي = التغير في الجباية البترولية + التغير في باقي العوامل السابقة الذكر، وما دام معامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي = 86% ذلك يعني أن 14% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير مفسرة من الجباية البترولية أي غير ناتجة منها.

د- فائض قطاع الأعمال:

لقد شهد قطاع الأعمال العام الجزائري جراء تطبيق برنامج التقويم آثار انكماشية

فالتقويم وإن كان يبدو أمرا ضروريا فهو في نفس الوقت غير كافي لتسوية مشاكل استئناف النمو ومن خلال هذه الفترة القصيرة والتي اعتبرت نتائجها جيدة لكن رغم ذلك فإن لها آثار متفاوتة من قطاع لآخر فبالنسبة للقطاع الصناعي قد

اعتبر هذا القطاع من القطاعات التي لحقها ضررا كبيرا خلال هذه حيث شهد انخفاضا في الإنتاج وظلت معدلات استخدام قدراته متدنية جدا إلى جانب ذلك شهدت مؤسساته تدهورا شديدا في المجال المالي مما نتج حل العديد منها وبصفة عامة شهد مؤشر الإنتاج الصناعي هبوطا بأكثر من **11** نقطة بين الفترة **1994** و**1997**[12] ومن بين الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا هي الطاقة والمحروقات ونتج عن هذا الانخفاض في الإنتاج بطالة وإذا أردنا دراسة أسباب الركود المستمر للصناعات الجزائرية نجد من الواقع أن هناك تضافر بين مجموعة من العوامل كان من بينها هبوط معدلات استخدام قدرات الإنتاج لأغلب المؤسسات لصناعة إلى جانب قيام الدولة سحب حمايتها لهذه المؤسسات وبشكل مفاجأ بمعنى آخر المؤسسات العمومية لم تكن مهيأة لمواجهة الأسعار، ومعدلات الفوائد وتخفيض قيمة الدينار والانفتاح الاقتصادي، وتظهر الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بأن وضعية المؤسسات العمومية الجزائرية إلى غاية نهاية **1998** وضعية سالبة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 12:الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الوحدة 10^6 د.ج

السنوات	1995/12/31	1996/12/31	1998/12/31
الوضعية المالية	-90.727	-113.288	-20771

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق ص. **48**.

ولقد ساهم في هذه الوضعية تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتتمثل هذه الآثار في الخسارة الناجمة عن الصرف وغلاء التكاليف خاصة منها تكلفة القرض وحسب وزارة الصناعات وإعادة الهيكلة فإن بعض التقديرات الخاصة بخسارة الصرف قدرت بمبلغ **60** مليار دينار بالنسبة إلى مجموع القطاع الصناعي في نهاية **1995** والمصاريف المالية الناجمة عن المكشوف بمبلغ **25** مليار في سنة **1995** وحدها وبعبارة أخرى فإن أكثر من **90**% من مكشوف المؤسسات لدى البنوك قد تكون عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لخسائرها في مجال الصرف.

أما في المجال الفلاحي فإن النتائج المحققة خلال سنة **93** تعتبر جد مقبولة حيث توضح بأن القيمة المضافة التي حققها القطاع قد انتقلت من **8.7**% من إجمالي الناتج المحلي سنة **1988** إلى **12.8**% من سنة **93** حيث ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية من **41.1** مليار دينار في **1987** إلى **147** مليار دينار في **1993**[13].

وبصفة عامة فإن المؤسسات العمومية الجزائرية قد تميزت بتدهور كبير والإحصائيات الخاصة بنتيجة استغلال القطاع العام تؤكد ذلك.

جدول رقم 13 نتيجة الاستغلال للقطاع العام

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	857	1112	1203	1036	1266	2000	1863	1874	2278

المضافة									
صافي القيمة المضافة	745	958	622	445	604	1810	165	1662	2034
نتيجة الاستغلال	384	516	622	445	604	1180	104	1038	1303
منها القطاع الفلاحي	219.8-	519.1-	385.5-	400.6-	481.7-	451.5-	113.2	315.2	310.3
قطاع المحروقات	3357	480	543	367	523	1073	934	913	1160
قطاع النسيج	971-	5033-	526-	4542-	983-	3507-	4000-	3239-	2865-
قطاع الجلود	274.5-	594.9-	630.1-	763.5-	377.2-	309.3-	595.0-	186.7-	180.9-

Source : O.N.S, donnée économique, N° 405, Septembre 2004. الارقام مقربة

تحليل نتائج الجدول توضح أن:

- نتيجة الاستغلال للقطاع العام بصفة عامة قد شهدت خلال الفترة 1995-2003 مرحلتين مختلفتين.

المرحلة الأولى، من 95 إلى 99 شهدت ارتفاع في نتيجة الاستغلال ذلك رغم أن سنة 98 قد شهدت انخفاض عن سنة 97 ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال سنة 98 إلى جانب العجز الذي شهده القطاع الفلاحي، لكن بصفة عامة نجد أن هذه الفترة قد تميزت بارتفاع إجمالي يقدر بـ 8.796513 مليون.د.ج.

المرحلة الثانية، والممتدة بين 2000 إلى غاية 2002 فقد تميزت بتراجع كبير في نتيجة الاستغلال حيث شهدت كل السنوات انخفاض متواصل.

- ففي سنة 2000 حقق القطاع العام نتيجة استغلال تقدر بـ 1180551.5 مليون دينار جزائري لتنخفض في سنة 2002 إلى 1037617.1 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك دائما إلى تراجع مساهمة المحروقات خلال هذه السنوات أما سنة 2003 فتبقى الحالة استثنائية حيث حققت زيادة بمقدار 264988.8 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك دائما إلى مساهمة المحروقات في تحقيق هذه النتيجة، إلى جانب كذلك التطور الايجابي للإنتاج الفلاحي الذي مكن من تحقيق فائض في هذه السنة

- يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع محقق للفوائض المالية في كل السنوات، بحيث يعتبر المساهم الأساسي في النتيجة الإجمالية للقطاع العام. حيث قدرت مساهمة في سنة 1995 أكثر من 87.4% من مجمل النتائج المحققة للقطاع العام في نفس السنة كما قدرت نفس النسبة في سنة 1997 بحوالي 87.3% وبلغت في سنة 2003 إلى 89%، بينما قدرت في سنة 2000 بنسبة 90.9% وشهدت كما سبق الذكر سنة 2001 انخفاضا ويعود ذلك أساسا إلى القرار الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للبترول بتخفيض الإنتاج من أجل ضمان استقرار السوق العالمية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج خلال السداسي الثاني من سنة 2001, وأثر ذلك على حجم الصادرات التي تراجعت هي الأخرى خلال نفس الفترة، ولقد قدرت نسبة

انخفاض نسبة الإنتاج حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بـ 3.8% مقارنة بنسبة 2000 حيث شمل الانخفاض مجموع المنتوجات

- أما بالنسبة لسنة 2004 والتي تميزت بزيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية مما سمح بارتفاع أسعار البترول، وبالتالي فإن ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الإجمالي بنسبة 0.9% وحقق زيادة بـ 25% للقيمة المضافة(14)

- ضعف كبير في مساهمة القطاع الفلاحي حيث سجل هذا القطاع نتائج سلبية إلى غاية سنة 2000، والتي شهدت تراجعا كبيرا في نمو هذا القطاع، أما بعد هذه السنة فقد سجل هذا القطاع نتائج إيجابية، ويعود ذلك إلى الظروف المناخية الملائمة إلى جانب المجهودات التي بذلت في إطار التنمية الزراعية، لهدف تشجيع الاستثمار الزراعي لكن رغم ذلك تبقى مساهمتة ضعيفة جدا في إجمالي نتائج القطاع العام.

- تميز القطاع الصناعي العام في الجزائر بمستوى ضعيف وتبقى جميع المؤشرات الخاصة بهذا القطاع دون مستوى الإمكانيات المتوفرة، حيث يتصف بضعف كبير في الإنتاج وارتفاع في النفقات، وساهم في تدهور هذا القطاع كذلك تحرير التجارة الخارجية وتم إغراق السوق الوطني بالمنتجات الأجنبية التي تعتبر أكثر استجابة لمتطلبات المستهلك مع انخفاض ثمنها، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية مما ساهم في زيادة ومضاعفة تكاليف الإنتاج بسبب الكساد. كما ساهم في تدهور أهمية ودور القطاع الصناعي العام القطاع الغير الرسمي والمنتوجات المزيفة، أو تلك المخالفة

للمقاييس، كل ذلك ساهم بشكل أو بأخر في تراجع عام لجميع نشاطات القطاع الصناعي العام، حيث شهدت سنة 2000 انخفاضا في الإنتاج عكس القطاع الصناعي الخاص الذي شهد تزايد مستمرا في النمو.

وفي سنة 2004 واعتمادا على وزارة الصناعة فإن نشاطات القطاع العمومي تراجع بنسبة 1.04% مقارنة بسنة 2003 وسجل قيمة مضافة بزيادة معتبرة عن سنة 2003 بنسبة 10% وسجلت الاستثمارات تراجعا قدر بـ 1.6%، وقلت الاستثمارات في هذه السنة نسبة 3.4% من رقم الأعمال[15].

ومن بين القطاعات الصناعية التي تأثرت بصورة كبيرة قطاع النسيج والملابس، إلى جانب صناعة الجلود والأحذية، حيث يتضح من الجدول السابق أن نتائج هاتين الصناعتين في كل السنوات تحقق نتائج سلبية، و نفس الشيء للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية التي تسجل سنة بعد سنة انخفاضا متزايدا أو بصفة عامة فإن القطاع الصناعي العمومي في سنوات عديدة شهد تراجعا في الإنتاج وقد يؤدي هذا إلى التراجع إلى زوال العديد من فروعه وبالتالي حدوث عواقب سلبية على التوازنات الاجتماعية.

ه - أهمية المحروقات والقطاع الزراعي في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال(القطاع العام و الخاص):

من خلال تحليلينا لتطور نتيجة الاستغلال للقطاع العام الجزائري اتضح أن المحروقات تعتبر أساسا الفوائض المحققة خلال فترة 1995- 2003 كما تبين في

خلال نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص أن القطاع الزراعي له مكانة مهمة ومتزايدة.

واعتبارا بأن الاقتصاد الجزائري، يعتمد بصفة عامة على المحروقات في تحقيق النتائج الإيجابية على المستوى المالي في جميع الميادين إلى جانب كون القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وبناء على ذلك سوف نحاول دراسة أهمية المحروقات و القطاع الزراعي في تكوين الفوائض المالية لقطاع الأعمال الجزائري وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الجزئي بين المتغير التابع والذي يتمثل في نتيجة الاستغلال للقطاع الأعمال ومتغيرين مستقلين وهما كما سبق الذكر المحروقات والقطاع الزراعي. وسوف نرمز لـ y لنتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال.

x1 القطاع الفلاحي

x2 للقطاع المحروقات.

r_{yx1x2} الارتباط الجزئي بين نتيجة الاستغلال والقطاع الفلاحي

r_{yx2x1} الارتباط الجزئي بين نتيجة الاستقلال وقطاع المحروقات(16)

$$r_{yx1x2} = \frac{r_{yx1} - r_{yx2}r_{x1x2}}{\sqrt{1-r_{x1x2}^2}\sqrt{1-r_{yx2}^2}} \qquad r_{yx2x1} = \frac{r_{yx2} - r_{yx1}r_{x1x2}}{\sqrt{1-r_{x1x2}^2}\sqrt{1-r_{yx1}^2}}$$

والجدول التالي يبين تطور نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال:

الجدول رقم 14: أهمية القطاع الزراعي والمحروقات في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال الوحدة: مليار د.ج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نتيجة استغلال القطاع الزراعي	169	243	203	281	310	293	318	322	402
نتيجة الاستغلال لقطاع المحروقات	337	4982	566	387	539	1125	977	990	1264
نسبة 1 إلى 3	18.4 %	19.9 %	14.97 %	21.3 %	19.7 %	13.2 %	14.4 %	13.9 %	14.5 %
نسبة 2 إلى 3	36.7 %	40.8 %	40.8 %	29.3 %	34.2 %	50.6 %	44.4 %	42.8 %	45.7 %
نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال	918	1222	1255	1319	1575	2224	2202	2314	2764

المصدر : الجدول من إعداد الباحث مستنتج من إحصائيات ONS données statistiques N° 405, Septembre 2004.

تم التوصل إلى الجدول التالي:

$r_{yx2} = 0.86 \quad r_{x1x2} = 0.77 \quad r_{yx1} = 0.77$

$y_{yx1x2} = 0.33 \quad r_{yx2x1} = 0.66$

تحليل النتائج:

1- توضح النتائج السابقة أن X2 أكثر أهمية من X1 في تفسير التغير في y أي أن قطاع المحروقات له تأثير أكبر من القطاع الفلاحي في نتائج استغلال القطاع العام والخاص معا. حيث نجد أن 66%من التغيرات التي تحدث في نتيجة الاستغلال تكون نابعة من قطاع المحروقات. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فنجد أنه يفسر فقط 33% من مجموع التغيرات في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال الجزائري.

ثالثا – الاصلاحات و النمو في الدول النامية

اصبح في نهاية القرن الماضي مفهوم التنمية يقتصر لدى اغلب الاقتصاديين على مفهوم بسيط جدا ، و هو ان النمو في الوافع هو مسالة تصحيح السياسات ، ذلك مهما كان وضع الدولة ، و من هذا المفهوم استنبط الاقتصاديين في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي السياسات الضرورية لنمو البلدان النامية .

ومن المنطلق السابق قامت بلدان عديدة بتنفيذ اصلاحات، و تعتبر هذه الاصلاحات غير المسبوقة في التاريخ الاقتصادي الحديث من حيث حجمها و عمقها، لكن في المقابل كانت النتائج التي تحققت غير متوقعة ، حيث تفاوتت من بلد لآخر.

ولقد استطاعت بعض الدول رغم عدم التطبيق المعمق والسريع و الحرفي لتلك الاصلاحات من تحقيق نتائج ايجابية مقبولة و استطاعت ان تقضي على مشاكل اجتماعية واقتصادية، و من امثلة ذلك ما حققته كل من الصين و الهند، و في المقابل تواصلت المشاكل وحالات الازمات وعدم الاداء الاقتصادي رغم تنفيذ اصلاحات واسعة في بعض الدول، كما تمكنت بعض البلدان من تحقيق نمو مقبول

بمجرد اصلاحات متواضعة، ذلك ما دفع بالبنك الدولي في سنة 2005 البحث عن اسباب هذه التباينات[17] وبصفة عامة فان الاصلاحات الشاملة تعتبر صعبة من الناحية السياسية وكثيرا ما تفشل في تحقيق النمو الذي يجب ان يكون متوفعا من الاصلاحات لذا، يجب التركيز على العوائق التي لها تاثيرا كبيرا والقضاء عليها كما ان حل مجمل المشاكل دفعة واحدة كثيرا ما تكون مستحيلة، مما يجعل الاصلاحات في مجال معين تقضي على بعض الاصلاحات في مجالات اخرى و لقد تبين من خلال بعض الدراسات التي اجريت في هذا الميدان ان الاصلاحات التي قد تكون صالحة في دولة قد لا تكون صالحة في دولة اخرى كما ان اولوية العوائق تختلف باختلاف المكان و الزمان مما يجعل الوصفة الخاصة بالاصلاحات غير ثابتة وذلك ما تاكد من خلال تجربة البرازيل والسلفادور وكذلك ما حدث في الارجنتين مثلافنجد الاداء المنخفض في البرازيل و السلفادور يرجع ظاهريا الى قلة الادخار و قلة الاهتمام بالتعليم ويشكلان هذين العاملين حجة، لكن في الواقع فان التحدي بالنسبة للسلفدور هو تحديد اسباب تدني العوائد على الاستثمار في حين ان الامر فيما يتعلق بالبرازيل هو عدم زيادة المدخرات المحلية .

اما بالنسبة للارجنتين فاننا نجد ها فشلت في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وغرقت في كساد اقتصادي عميق في بداية هذا القرن رغم انها قامت بمحموعة كبيرة من الاصلاحات الهيكلية في سنوات التسعينات [18].

خاتمة و استنتاجات

يتضح من خلال الدراسة بان الجزائر استطاعت ان تحقق نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي الكلي و ظاهريا فان الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها كانت من بين الاسباب الرئيسية في تلك النتائج لكن تحليل الاسباب يبين ان هناك عوامل اخرى كانت السبب الرئيسي والفعلي لذلك .

ومن خلال تحليل اهمية ودور آثار المحروقات في تحقيق الفوائض المالية وبالتالي تاثيرها على كل من الميزانية العامة و دور الجباية البترولية يتضح انها تمثل اساس الايرادات العامة للميزانية العامة مما ادى الى القضاء على العجز الذي كانت تعاني منه الميزانية الى جانب الدور الكبير الذي لعبته المحروقات في الميزان التجاري.

وبصفة عامة يعتبر التحسن الكبير في سعر البرميل من النفط السبب الرئيسي و الاساسي في الوفرة المالية للاقتصاد الوطني خلال الفترة التي لحقت الاصلاحات الاقتصادية حيث يعتبر سعر المحروقات احد العوامل التي تتحكم في اقتصاد الجزائر فهو الذي يتوقف عليه سعر الصرف عبر عرض العملة الصعبة التي يقتصر موردها على صادرات المحروقات و كنتيجة لذلك غالبية الاسعار، كما تؤثر كذلك على الكتلة النقدية لان هذه الاخيرة تتوقف على الوضع المالي .

كما ان الاصلاحات لا يمكن ان تحقق نفس النتائج في كل الحالات و ان افضل الاصلاحات يجب ان ترتكز على القضاء على العراقيل الاساسية او بمعنى آخر يجب ان يستهدف الاصلاحات اكبر التشوهات و ذلك عن طريق تطبيق اكثر فعالية

للحصول على نتائج ايجابية و تفادي اتباع وصفة واحدة من الاصلاحات خاصة المعتمدة على قائمة كبيرة .

الهـــوامـــش :

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، برنامج تعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص. 04.

2- سحنـون محمد، السياسـات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية، مع دراسة خاصة عن الجزائـر،

اطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة ص. 261.

3- صالح صالحي، الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي (مجلة دراسات اقتصادية) دار

الخلدونية العدد 01 الجزائر 123، 124.

4– CNES – projet de rapport sur la situation économique, 2ème semestre 1998 – mai 1999,

p. 46.

5- رغم وجود الاختلاف في الإحصائيات في هذا المجال إلا أنه تنفق كلها في كون الناتج المحلي الخام، أصبح

موجبا خلال فترة البرنامج بعد مدة طويلة من المعدلات السلبية.

6– C.N.E.S projet de report sur la situation économique, Novembre 1998, p. 46.

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998، ص. 43.

8- لقد وضحت دراسة شملت 54 دولة نامية، إن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي.

9- عمر صقر العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، ص. 73.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،ص.19.

11- د. محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص. 27.

12– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية

والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر، 1998، ص. 43.

13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكسات الاقتصادية

والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي مرجع سابق ص. 56.

14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة، 2004، ص. 73 .

15- المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص. 81 مصدر سابق.

16- دومينيك سالفاتور سلسلة ملخصات منشور نظريات ومسائل الإحصاء والاقتصاد القياسي دار ماك جروهيل للنشر ص. 169.

17- مجلة التمويل و التنمية عدد مارس 2006 صندوق النقد الدولي ص08.

18- مجلة التمويل و التنمية عدد سبتمبر 2005 صندوق النقد الدولي ص15.